

المحور السابع

المجتمع العراقي 2020



## المحور السابع

## المجتمع العراقي 2020

أ.د. عدنان ياسين مصطفى<sup>(\*)</sup>

أ.د. سلام عبد علي العبادي<sup>(\*\*)</sup>

## 7 - 1: النزاعات العشائرية في العراق

يكاد يكون الصراع حقيقة متأصلة في الطبيعة الأساسية للعلاقات الإنسانية، وقد يكون المصدر الفعلي للصراع في أغلب الأحوال هو الخلاف حول طبيعة التنظيم القائم في المجتمع أو حول القيم والمفاهيم التي يستند إليها ذلك التنظيم. وغالبا ما تنمو نتيجة لهذا الصراع أفعال وسلوكيات عنيفة، وربما تنمو معها قيم ومعايير ورموز تشرعن سلوك العنف بمسوغات ومبررات اجتماعية وثقافية عديدة، ووفقا لهذا التصور فإن مصادر الصراع والنزاع في المجتمع الانساني هي انعكاس حقيقي لما هو سائد في الحياة الاجتماعية من مظاهر سلبية تساعد على إنتاج أو إعادة صور مختلفة من العنف في السياسة والدين والاقتصاد وفي كل شيء تقريبا.

ربما تتأثر الطبيعة البشرية بمعطيات ظرفية زمانية ومكانية، فتعبر عن نفسها باشكال ومواقف مختلفة سلبية وإيجابية، لكنها في المجمل العام تميل الى توكيد الذات وتبحث عن امتيازات فردية او جماعية على حساب المصلحة المجتمعية، وهذا التصور ربما يفسر لنا واقع النزاعات العشائرية التي عاشها المجتمع العراقي خلال عام 2020، فيكون هذا العام هو من أكثر الاعوام قسوة على صعيد النزاعات العشائرية في العراق في المدة الاخيرة، فطبقا لتقارير الرصد الاعلامي كان هناك 42 نزاعا عشائريا توزعت على الشكل الاتي:

12 نزاع في مدينة بغداد، مع 3 حوادث فيما يعرف بـ(الدكة العشائرية).

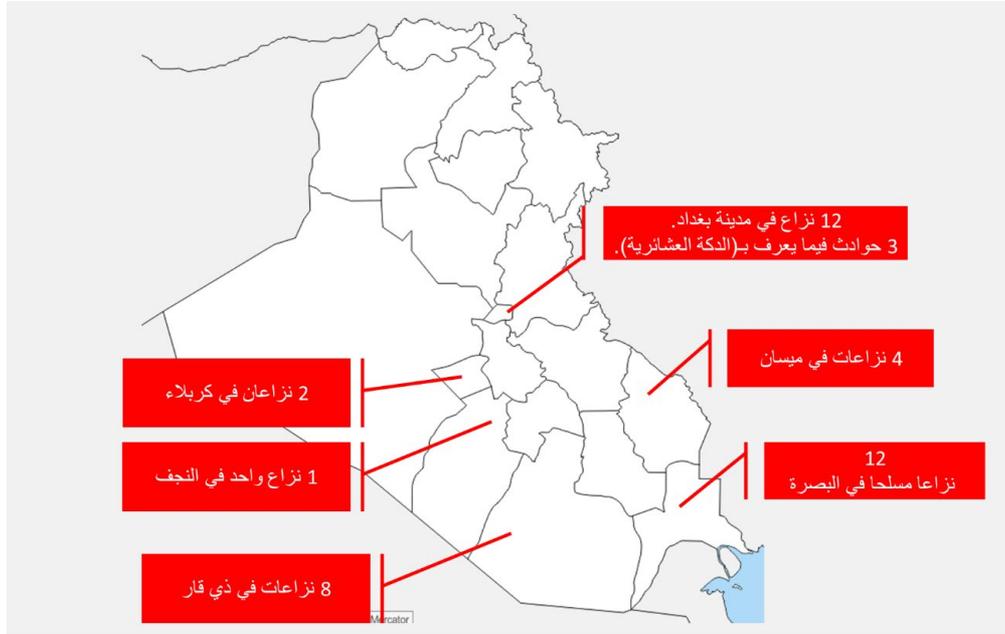
12 نزاعا مسلحا في البصرة، بعض هذه النزاعات استخدمت فيها الاسلحة الثقيلة والمتوسطة.

8 نزاعات في ذي قار، 4 نزاعات في ميسان، نزاعان في كربلاء، نزاع واحد في النجف.

(\*) كلية الآداب/جامعة بغداد

(\*\*) كلية الآداب/جامعة بغداد

## خريطة (3): توزيع النزاعات العشائرية في العراق 2020



ويبدو ان بعض ضحايا الخلاف والنزاع العشائري في العاصمة بغداد كانت فردية الطابع على صعيد طبيعة النزاع وحجمه، أو أنها نشبت على خلفية مشاجرة فردية باستثناء بعض النزاعات التي نشبت في الربع الاخير من عام 2020 والتي تركزت في مناطق الامين والفضيلية والحسينية وجسر ديالى وحي التراث وفي مدينة الصدر، وعلى ما يبدو ان طبيعة البنية الاجتماعية لهذه المناطق أسهمت بشكل أو بآخر في تأجيج الخلافات والصراع والنزاع، فضلا عن دور البيئة الاجتماعية في إعادة انتاج النزاعات القديمة والخلافات العشائرية تحت مبررات عدة.



قد يكون لطبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة في مثل هذه المناطق دور فاعلا في نشوب العديد من النزاعات، فمن المعلوم ان الكثير من سكنة هذه المناطق هم من خلفيات اجتماعية وثقافية تكاد تكون متباينة الى حد ما، لكنهم يشتركون بخاصية الولاء للعشيرة او على الاقل التمسك بتقاليد وقيم وعادات العشيرة

ومعاييرها، ولهذا فإن الخلافات الشخصية غالباً ما تنعكس على الخلافات الجماعية، كما ان الايمان بقدرة العشيرة في التعامل مع مواقف الحياة المختلفة بما في ذلك قدرتها على المواجهة او ايجاد الحلول المناسبة للمشكلات القديمة والجديدة يؤثر بشكل او باخر في حدوث عدد غير قليل من النزاعات في هذه المناطق.

كما ان وسائل وادوات الضبط الاجتماعي الرسمية تضعف في المناطق الواقعة في الأرياف وأطراف المدن، اذ ان هذه المناطق غالباً ما تحتكم الى العرف الاجتماعي للفصل في المواقف والموضوعات الخلافية. وعلى الرغم من اهمية العرف او وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمية الاخرى في ايجاد الحلول للعديد من المشكلات والخلافات في العديد من مناطق العراق، الا ان هذا العرف كان له دور مؤثر باتجاه حل المشكلات والخلافات عن طريق القوة، وعلى الرغم من ان هذا المنطق في حل الخلافات هو منطق بدوي إلا ان القوة كانت تفرض حضورها في أكثر من موقف بسبب غياب سلطة القانون وضعفها في كثير من الاوقات.

كانت النزاعات العشائرية في محافظة البصرة هي الاكثر ضراوة، وعلى ما يبدو ان هذه النزاعات لم تكن وليدة اليوم وانما هي نتائج خلافات قديمة، أسهمت في اعادة انتاجها مجموعة من العوامل والظروف المختلفة، ولاتخلو بعض النزاعات في البصرة من فكرة صراع المصالح سواء أكانت تلك المصالح مادية او اعتبارية، وربما كان للوضع الاجتماعي والاقتصادي الخاص الذي تعيشه المحافظة دور كبير في حدوث الكثير من الخلافات والنزاعات، فالعشائر في البصرة عشائر عريقة لها امتداداتها المكانية داخل العراق وخارجه، وكثير من هذه العشائر تحاول ان تبقى في الواجهة ولا تريد ان تتخلى عن مكانتها او موقعها الاجتماعي مهما كلف الامر، حتى وان تطلب الامر استخدام الوسائل غير المشروعة التي تتعارض ومبدأ سيادة القانون بما في ذلك اللجوء الى استخدام الاسلحة، كما ان خصوصية البصرة من الناحية الاقتصادية وموقعها الجغرافي المتميز يؤثران بشكل أو بآخر في إثارة بعض الخلافات حول كمية المكاسب المتحققة لبعض العشائر او الجماعات على حساب غيرها.

ومن الواضح ان المناخ الاجتماعي المضطرب في محافظة البصرة قد تأثر الى حد كبير بالظروف التي عاشها العراق خلال العقود الخمسة الاخيرة والتي تحملت مدينة البصرة بموجبها الجزء الاكبر من الدمار والخراب، ولهذا كان التوتر هو السمة البارزة في التعامل مع الاحداث والمواقف الحياتية المختلفة، وعلى الرغم من الصفات الحسنة العديدة التي يتمتع بها ابناء محافظة البصرة إلا أن تراكم المآسي والازمات وضعف الاستقرار الامني كلها عوامل أسهمت بطريقة أو بأخرى في خلق اجواء مضطربة ومشحونة بالخلاف والعداء، ولهذا بات الاستعداد لحسم الخلافات عن طريق المواجهة المسلحة احد الخيارات المتاحة امام بعض العشائر الطموحة لاعادة ترتيب الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية في المحافظة او حتى في العراق.

أما في ذي قار، فعلى ما يبدو ان الظروف التي تعيشها المحافظة تختلف نسبياً عن كل من بغداد والبصرة، اذ ان التظاهرات والاحتجاجات طغت على مجمل النشاطات الانسانية، لاسيما في مركز المحافظة، ولهذا فان أغلب الخلافات العشائرية تركزت في الاقضية والنواحي التابعة لها، وهذه الخلافات على الرغم من تنوع مصادرها وقلة اعداد المشتركين فيها بحسب تقارير الرصد الاعلامي الا انها كثيراً ما كانت تتطور الى نزاعات مسلحة يذهب ضحيتها عدد من الافراد. والجدير بالذكر هنا ان بعض النزاعات العشائرية في محافظة ذي قار كانت فردية الطابع، وربما تحدثت تحت مسميات مختلفة ولكن صفاتها وسماتها وادواتها كانت واحدة.

ولا تختلف النزاعات العشائرية في ميسان كثيرا عن البصرة وذي قار من حيث العوامل والاسباب المؤدية لها، وذلك لتشابه البيئة الاجتماعية والثقافية للمحافظات الثلاث بما في ذلك امتداد العشائر مكانيا ضمن الرقعة الجغرافية لهذه المحافظات، وعلى الرغم من قلة النزاعات العشائرية في ميسان نسبيا الا ان بعضها كان يتميز بالحدة والافراط في استعمال العنف والقوة كما حدث في قضاء قلعة صالح في منتصف آذار (مارس) من العام 2020.

أما بقية النزاعات العشائرية التي حدثت في كربلاء والنجف في شهري تموز (يوليو) وآب (أغسطس) فلم تكن مؤثرة بدرجة كبيرة وذلك لقلتها ولقدرة القوات الامنية في السيطرة عليها، ووفقا لتقارير الرصد الاعلامي فان القوات الامنية استطاعت احتواء هذه النزاعات المسلحة والسيطرة عليها على الرغم من سقوط بعض الضحايا والجرحى لاسيما في النزاعات العشائرية لمدينة كربلاء.

أما في محافظة الانبار، فان طبيعة النزاعات العشائرية وأسبابها وأدواتها لم تختلف كثيرا عن بقية مناطق العراق الاخرى مادامت البيئة الاجتماعية واحدة، اذ يعد تفجير العبوات الصوتية إحدى وسائل التهديد في النزاعات العشائرية في مناطق هذه المحافظة، وما حدث في وسط مدينة الفلوجة يوم 7 أيلول (سبتمبر) 2020 يؤشر حقيقة ذلك وفقا لموقع أبابيل نيوز الالكتروني، وربما كان لبعض النزاعات العشائرية في الانبار خصوصية معينة لارتباطها بمواقف سياسية لاطراف النزاع، وهذا الوصف ينطبق على ما حدث من نزاع عشائري في منطقة الضابطية التابعة لقضاء الكرمة، ووفقا لقناة المسار الفضائية في 2 أيلول (سبتمبر) 2020 فإن دعوات للتهديئة وضبط النفس صدرت من قبل الحكومة المحلية ووجهاء المحافظة من أجل احتواء مظاهر التوتر التي شهدتها المنطقة.

من الواضح ان أغلب النزاعات العشائرية تركزت في مناطق جنوب العراق اكثر من غيرها، فعلى الرغم من الاستقرار الامني النسبي الذي تتمتع به محافظات الجنوب بالمقارنة مع المحافظات التي شهدت تهديدات اهابية وامنية الا ان ذلك لم يمنع تحول بعض الخلافات القديمة فيها الى نزاعات ومواجهات مسلحة، وربما يكون هذا الاستقرار هو احد العوامل المحفزة على اعادة انتاج الخلافات او صناعتها بصور وأشكال جديدة، وللأسف مازال البعض يرفض الاحتكام الى القانون لحسم الخلافات حول القضايا الحياتية المختلفة، ولن يكون للاستقرار والامن معنى أو جدوى مادامت مفاهيم التعصب والتطرف تتحكم في علاقاتنا الاجتماعية أو تتحكم في البنية التي تنظم تفاعلاتنا الاجتماعية، ولهذا فان الامر لا يتطلب سوى اعادة قراءة مفاهيمنا او تصوراتنا ومنطلقاتنا في ضوء مقتضيات الواقع الجديد وفي ضوء المصلحة المحلية والوطنية على حد سواء.

## 7 - 2: العنف الاسري

لقد أسهمت الازمات والحروب التي مر بها المجتمع العراقي في تفاقم الكثير من المشكلات الصحية والتعليمية والبيئية، قلصت على أثرها خيارات استدامة التنمية بسبب تآكل القدرات المجتمعية التي حجمت هي الاخرى آليات المواجهة التقليدية وخلقت اجواء معقدة محفوفة بالمخاطر والهشاشة، الامر الذي وضع الدولة في العراق أمام تحديات متزامنة على الصعد الامنية والاجتماعية والاقتصادية، والحاجة الملحة لحماية أمن واستقرار المجتمع والحفاظ على مستقبله التنموي.

على ما يبدو ان افرازات وتداعيات الأزمات المتعاقبة في المجتمع العراقي تتناسل من بعضها، فتتراكم قيمها وتتضاعف تأثيراتها وامتداداتها، فالخطر الشامل انعكس بشكل سريع وسلبى على الوضع الاقتصادي للفرد والاسرة العراقية، فارتفعت معدلات البطالة، ومن ثم الفقر من 20.5% الى ما يقارب 32%، الامر الذي ترك الكثير من التداعيات الاجتماعية والنفسية التي هددت الامن الإنساني للفرد والمجتمع.

لقد أسهمت ظروف الازمة المركبة (جائحة كورونا والازمة الاقتصادية) والاعلاق العام في تعاضم الكثير من المشكلات الاجتماعية في المجتمع العراقي وفي مقدمتها ازدياد نسب العنف الاسري. إذ سبق ان أكدت نتائج دراسات ميدانية حول العنف الاجتماعي أجريت في مدينة بغداد أن من أهم العوامل التي أسهمت في زيادة الميل إلى التصرفات العدوانية وسلوك المخاشنة هو ارتفاع عدد الأفراد الذين يعيشون في المنزل الواحد، فالازدحام وكثرة عدد أفراد الأسرة ضمن مساحة محددة يحرضان على العدوان ويؤديان إليه؛ بسبب ضيق الحيز الذي يحتاجه كل فرد للتحرك من خلاله؛ وليحقق استقلاله الشخصي، مما ينتج عنه شعور الفرد بالانتهاك وهو أحد الأمور المهمة الدافعة للعنف<sup>(1)</sup>.

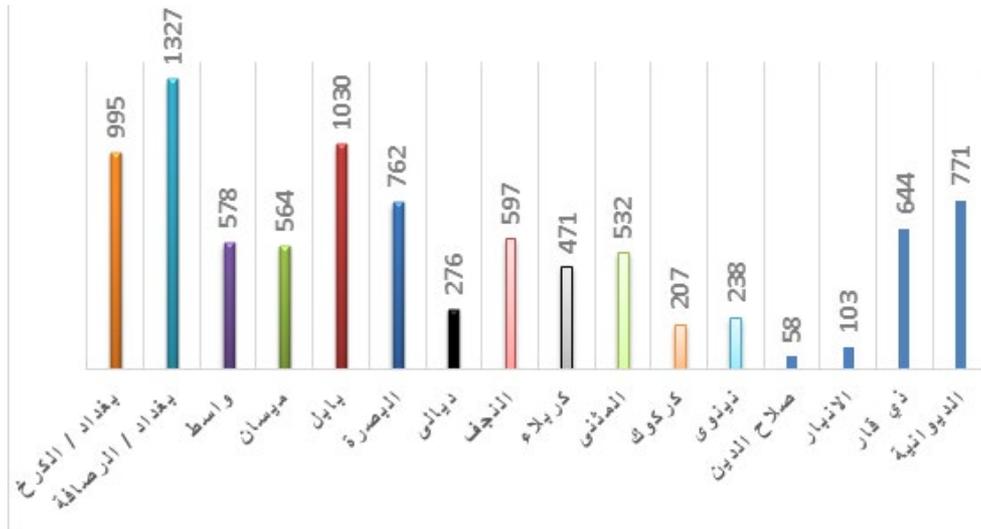
لقد نجم عن ظروف الجائحة زلزال عنيف يصعب تصور تداعياته على الامن الإنساني للفرد والمجتمع. فالآثار النفسية للخطر والحجر المنزلي على الاسرة العراقية كانت كبيرة لا سيما على الفئات الفقيرة التي تعيش أغلبها في منازل ضيقة لا تتجاوز مساحة العديد منها الخمسين متراً أحياناً، وتقطنها أسر يبلغ معدل حجمها 6 أفراد على الأقل.

وعلى ما يبدو ان آثار الصدمة النفسية والتوتر والقلق كانت واضحة على منظومة التفاعلات الاسرية. إذ غالباً ما يزداد الشعور بالانتهاك وعدم الخصوصية عند النساء، فتواجد ذكور العائلة طوال الوقت أسهم في الحد من خصوصية النساء وفرض قيود اضافية على حياتهن حتى داخل المجال الخاص (المنزل) ابتداءً من استخدامهن للهاتف النقال، الى حرية التحرك والتنقل، وقد اظهرت نتائج الاستطلاع الذي اعدته دائرة تمكين المرأة، ان من اهم مخاوف الحماية للنساء التي تم رصدها نتيجة لظروف الجائحة في المجتمعات المحلية هي الصدمات النفسية والتوترات ونقص المساحة الامنة والخصوصية. وعزا (92%) من مقدمي الخدمات الذين شاركوا في الاستطلاع بشأن اسباب ازدياد العنف خلال الجائحة الى الاجهاد الناجم عن الخطر والحجر المنزلي<sup>(2)</sup>.

لقد تفتشت ظاهرة العنف الاسري خلال العام المنصرم، وبرزت بشكل ملحوظ خلال مدة الخطر، وسجل العراق خلال الأشهر الثمان الأولى من عام 2020 (9153) حالة عنف أسرى موزعة على محافظات العراق، وقد تصدرت بغداد باقي المحافظات من حيث حالات العنف المسجلة في دائرة حماية الاسرة والطفل في وزارة الداخلية وكما موضح في الشكل ادناه:

(1) أسماء جميل رشيد: العنف الاجتماعي وبعض مظاهره في المجتمع العراقي، دار الشؤون الثقافية، بغداد 2013، ص 149.  
 (2) الأمانة العامة لمجلس الوزراء، دائرة تمكين المرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان: أثر الأزمة الوبائية الراهنة في زيادة حوادث العنف المبني على النوع الاجتماعي، أيار 2020.

شكل (1 - 6) حالات العنف الأسري المسجلة في دائرة حماية الأسرة والطفل كانون الثاني (يناير) لغاية آب (أغسطس) 2020



وعند ملاحظة بيانات حماية الأسرة والطفل في وزارة الداخلية نجد ان اعلى حالات العنف الاسري هو اعتداء الزوج على الزوجة خلال المدة أعلاه، اذ سجل العراق (5495) حالة اعتداء للزوج على الزوجة توزعت على محافظات العراق، وقد سجلت العاصمة بغداد اعلى حالات الاعتداء، في حين سجلت محافظة صلاح الدين أدنى مستوى لعنف الزوج ضد الزوجة.

من الواضح ان تباين حالات العنف الاسري بين العاصمة بغداد وبين العديد من محافظات العراق الاخرى يرتبط بمجموعة من العوامل الديمغرافية والثقافية بل وحتى الاقتصادية، فطبقا للجهاز المركزي للاحصاء عام 2020 يسكن بغداد (7.655.300) شخص، وهذا العدد يمثل أكثر من 19% من سكان العراق، وهذه النسبة تؤثر لنا اسباب ارتفاع العنف الاسري في بغداد، كما ان تنوع البيئة الثقافية والاقتصادية لها دور مؤثر في ازدياد حالات العنف الاسري، فالبيئة الاجتماعية والثقافية السائدة في العاصمة بغداد غالبا ما توفر فرص التلبيخ عن حوادث العنف الاسري، وفي المقابل فإن الكثير من حوادث العنف الاسري تعد من القضايا المسكوت عنها في بعض المحافظات، ولاسيما المحافظات التي مازالت تحتكم الى العرف في الكثير من أمورها الحياتية، ولا يمكن أيضا اغفال دور العوامل الاقتصادية مثل البطالة والفقر في ظهور الكثير من حوادث العنف الاسري في بغداد بالمقارنة مع بعض محافظات العراق.

### 7 - 3: العنف المبني على النوع الاجتماعي

غالبا ما يرتبط العنف ضد النساء والفتيات بانقراهن إلى السلطة والسيطرة، فضلا عن الأعراف الاجتماعية التي تحدد دور الرجال والنساء في المجتمع وتتغاضي عن الإساءة، وتمارس التمييز ضد النساء في مجالات الحياة العامة والخاصة، وفي الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، فضلا عن فرض القيود على حريات المرأة وخياراتها وفرصها، الأمر الذي يزيد من مخاطر تعرض النساء والفتيات للإساءة والعنف والاستغلال، والتمييز في قضايا الزواج والطلاق وحقوق حضانة الأطفال، وهناك الكثير من عوامل الخطورة التي كثيرا ما تسبب زيادة

نسبة العنف ضد النساء مثل انخفاض مستويات التعليم، انعدام الفرص الاقتصادية وزيادة نسبة البطالة، وجود اختلافات اقتصادية وتعليمية وتوظيفية بين الرجل والمرأة، الصراع والتوتر في العلاقة بين الزوجين.

لقد أكدت نتائج العديد من الدراسات ان العنف المبني على النوع الاجتماعي كثيرا ما يرتبط بالمشكلات التي تواجهها الاسرة ولاسيما مشكلة الفقر، فغالبا ما يتصل فقر المرأة في جانب منه على الأقل ببطالتها او ممارستها لمهن ذات دخول واطئة، وفي المناطق المتأثرة بالنزاع تعرضت المرأة الى أبشع صور الانتهاك، فقد أشارت نتائج دراسة عراقية<sup>(1)</sup>، أجريت على النساء الناجيات من اختطاف الجماعات الإرهابية ان ثلثي المبحوثات في العينة (66.5%) أكدن ان الاغتصاب كان احد أهم اساليب التعذيب والانتهاك الذي تعرضن لها اثناء مدة الاختطاف، فيما أكدت (4.5%) من المبحوثات أن الجلد كان احد اساليب التعذيب والانتهاك اثناء تلك المدة، بينما تعرضت (1.5%) من المبحوثات الى الحرق بالسكاثر بوصفها أحد اشكال التعذيب والانتهاك، بينما أكدت أكثر من ربع العينة (26.5%) أنهم قد تعرضهن لجميع ما ذكر اعلاه من اغتصاب وجلد وحرق بالسكاثر والحرمان من الطعام اثناء مدة الاختطاف.

وفيما يتعلق بحالات العنف الأسري ضد النساء العاملات في القطاع التربوي اثناء الجائحة، فقد أظهرت نتائج احدي الدراسات ان (21%) من عينة الدراسة يتعرضن الى واحد او اكثر من انواع العنف الأسري وهي (العنف والإساءة التي ازدادت بسبب فترة الحظر، الإساءة اللفظية، الأهمال وسوء المعاملة، الضرب (أثناء مدة الحظر وطول البقاء في البيت).<sup>(2)</sup>

كما أظهرت دراسة قامت بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة حول تأثير جائحة كورونا على الأعراف الاجتماعية القائمة على النوع الاجتماعي لتسعة بلدان عربية<sup>(3)</sup> عن تعرض النساء والفتيات لخطر أكبر من العنف أثناء أزمة الجائحة، إذ أفاد عدد أكبر بقليل من النساء مقارنة بالرجال في أغلب البلدان التي شملها الاستطلاع بأنهن يشعرن بعدم الأمان في منازلهن، كما أكدت امرأة واحدة على الأقل من بين كل خمس نساء في الدول التي شملتها الدراسة خوفها من العنف المنزلي من قبل الزوج أو أحد أفراد الأسرة، فيما أشارت بعض النساء الى انعدام شعورهن بالأمان في منازلهن، وبأنهن شهدن أو يعرفن امرأة واحدة على الأقل قد تعرضت للعنف في ظل الأزمة الحالية، علما أن مشاهدة أو معرفة شخص تعرض للعنف قد يتسبب في إحساس أكبر من التوتر والقلق.<sup>(4)</sup> وكانت المضايقات على الإنترنت هي أعلى أنواع العنف الذي تم الإبلاغ عنه ضد النساء والفتيات في جميع البلدان.

وعن حالات الإبلاغ عن العنف وسلوك الناجيات من العنف للنساء اللواتي طلبن المساعدة أثناء الأزمة ظهر ان أقل من (40%) من النساء اللواتي يتعرضن للعنف لجأن لطلب المساعدة<sup>(5)</sup>، وعلى ما يبدو ان تدابير الإغلاق جعلت الوضع أكثر صعوبة، فلقد أظهرت مؤشرات حديثة ان (98%) من الذين أبلغوا عن حوادث عنف مبني

(1) تبارك ثائر يحيى المعموري، المشكلات الاجتماعية التي تواجه الناجيات من الاختطاف: دراسة تحليلية اجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد/كلية التربية للبنات، 2018.

(2) المصدر السابق نفسه، ص15.

(3) شملت الدراسة عينة من تسعة بلدان عربية هي (فلسطين ولبنان والأردن وليبيا وتونس واليمن والعراق ومصر والمغرب).

(4) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تقييم سريع حول تأثير جائحة كوفيد - 19 على الأعراف الاجتماعية القائمة على النوع الاجتماعي والعنف ضد المرأة، 2020.

(5) United Nations Economic and Social Affairs (2015). The World's Women 2015, Trends and Statistics, p.159

على النوع الاجتماعي هم من النساء، تمثل (75%) حالات عنف منزلي، علما ان حالات الإبلاغ عن العنف المنبني على النوع الاجتماعي في العراق تصاعدت بنسبة (44%) عن الاشهر الاولى لعام 2020، اي بعد الحظر المنزلي بسبب كورونا، وان (92%) من اسباب زيادة العنف يعود الى المشكلات المالية وقلة الموارد، وبلغت نسبة الاستغلال الجنسي للنساء من قبل الغرباء حوالي (3%)<sup>(1)</sup>.

ان العنف المنبني على النوع الاجتماعي يمثل أقصى الأشكال المعوقة للتمكين، فهو يزيد من عدم المساواة ويظهر تأثير التقاليد والأعراف الاجتماعية التي تضيء الشرعية على التحرش والتمييز. وتشير بعض الدراسات الى ان أكثر من ثلث النساء - بل وأكثر من الثلثين في بعض الدول - عانت من العنف الجسدي أو الجنسي الذي يمارسه شخص غير شريك، إذ ان هذه الاشكال من العنف ضد المرأة يمكن إدامتها من خلال المعايير أو المواقف الاجتماعية.

على الصعيد الدولي ووفقا لمسح عالمي، وجد ان 30% من الناس يرون من المبرر أن يهزم الرجل شريكته<sup>(2)</sup>. ومن الواضح ان هذه السلوكيات والمواقف لا تهدد النساء فحسب، بل تهدد أطفالهن أيضا، لا سيما عندما تواجه النساء الصدمات والكوارث مثل الزلازل والأعاصير أو حالات الطوارئ الصحية. وعلى الرغم انه من السابق لأوانه الحصول على بيانات شاملة لكن هناك بالفعل بعض التقارير المثيرة للقلق بشأن زيادة العنف ضد النساء حول العالم. إذ تضاعفت الحالات المبلغ عنها في بعض البلدان<sup>(3)</sup>، ومن الناحية الأولية وردت الكثير من الأدلة حول ارتفاع حالات العنف التي عكستها مجموعة من التقارير حول العالم مثل الأرجنتين والبرازيل وكندا والصين وقبرص وفرنسا وألمانيا وإسبانيا والولايات المتحدة<sup>(4)</sup>، وعلى ما يبدو ان هناك نمط ثابت من حالات العنف المنزلي المتزايدة المبلغ عنها بسبب حالات العزل الناجمة عن جائحة كورونا.

في حقيقة الامر ان أكثر أشكال العنف في المجتمع العراقي يتغذى ثقافيا ويعاد انتاجها على صعيد الحياة اليومية، غير ان المفارقة تظل قائمة بين القانون من جهة وبين الممارسات الاجتماعية ذات المضمون التمييزي ضد المرأة من جهة اخرى، كذلك تظل قائمة بين المتعلمين والمثقفين الذين يحرصون على الدفاع عن حقوق المرأة نظريا وبين سلوكياتهم الواقعية. الى جانب ذلك فان نسبة عالية من النساء قد لا يعين حقوقهن، بل وترى في العنف الذي يمارس ضدها امرا طبيعيا وان عليهن تقبله من دون احتجاج.

#### 7 - 4: جائحة كورونا والوضع الاجتماعي للمرأة

ليس هناك من شك ان الاثار التي تركتها جائحة كورونا على الامن الانساني والتماسك الاجتماعي في العراق كانت كبيرة وكثيرة، اذ ان العراق قد بدأ توا مرحلة التعافي من تأثيرات الحرب مع داعش ليواجه هذه المرة

(1) تقرير الامانة العامة لمجلس الوزراء/دائرة تمكين المرأة، 2020.

(2) United Nations, (2020). «UN Launches COVID 19 - Plan that Could Defeat the Virus and Build a Better World.» UN News, 31 March. <https://news.un.org/en/story/20201060702/03/>

(3) UN Women (United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women). 2020. «The Impact of COVID 19 - on Women.» Policy Brief. <https://www.unwomen.org>.

(4) The Guardian. 2020. «Lockdowns around the World Bring Rise in Domestic Violence.» 28 March. <https://www.theguardian.com/society/2020/mar/28/lockdowns - world - rise - domestic - violence>.

تحديات جائحة كورونا، وهذا النوع من التحديات كان جديداً في مظهراته وافرازاته المجتمعية في ظل الحاجة الماسة لرأس المال البشري والاجتماعي التي تشمل (شبكة العلاقات الاجتماعية بين الاشخاص الذين يعيشون ويعملون في مجتمع معين بشكل تمكن المجتمع من العمل بفعالية)، فهذه الجائحة أسهمت في تراجع المردودات الايجابية لرأس المال الاجتماعي وزادت من حدة الصعوبات ووسعت مساحتها، كما انها وسعت الاختلالات القائمة وخلقت اختلالات أخرى جديدة.<sup>(1)</sup> الامر الذي تضرر معه الامن الاجتماعي بشكل كبير، لا سيما ان بعض الشروخ الاجتماعية تعود الى ما قبل انتشار الجائحة، في بلد يعاني أصلاً من هشاشة مركبة وتدني في مؤشرات التنمية البشرية في مرحلة ما بعد النزاع.

لقد تفاقمت آثار الجائحة وتداعياتها بسبب الازمة المزدوجة (انتشار كورونا وانهايار أسعار النفط) إذ وقع العبء الأكبر للأزمة المزدوجة على السكان الأكثر فقراً وهشاشة لاسيما النساء، وعلى أولئك الذين يعانون من ضعف القدرة على التكيف في مواجهة الصدمات والتغلب عليها، فضلاً عن الاسر التي يعمل معيها في قطاعات اقتصادية متضررة بشكل أكبر بسبب الازمة، أو الاسر التي تعيها نساء.

لقد ألت آثار تفشي فيروس كورونا المستجد بعبء أكبر على النساء والفتيات، وازدادت حوادث العنف القائم على النوع الاجتماعي. فمنذ تفشي الجائحة أظهرت مؤشرات الميدان اليومية زيادة ملحوظة في عدد الحالات المتعلقة بالعنف الاسري مقارنة بالمدة نفسها من عام 2019. وهو مسار يدق ناقوس الخطر لقيادة جهود استثنائية حكومية وغير حكومية لتقديم خدمات نوعية لمواجهة هذا النوع من العنف، وتسهيل وصول النساء والفتيات الى المساحات الآمنة لهن. كما لا ننسى الصدمة النفسية التي أحدثها الفايروس، ومع ذلك فان عواقب الصحة النفسية هائلة، وستبقى ندوبها مع الضحايا غائرة لمدد زمنية طويلة.

لقد ضاعفت جائحة كورونا المخاطر لتحقيق مزيد من التقدم نحو المساواة بين الجنسين. فالأزمة أسهمت في تعميق حالات عدم المساواة الموجودة اصلاً في المجتمع، وكشفت نقاط الضعف التي بدورها ضخمت آثار الوباء. فلقد امتد تأثير الوباء على النساء والفتيات اقتصادياً (كسب أقل، ادخار أقل، انعدام الأمن الوظيفي)، الصحة الإنجابية، الأعمال غير مدفوعة الأجر، المساواة في استخدام السلطة داخل الاسرة، والعنف المبني على النوع الاجتماعي<sup>(2)</sup>.

لقد تسبب تعرض البلاد الى تأثير الجائحة في اتساع مساحات تعرض جميع شرائح المجتمع لا سيما النساء والحوامل والفتيات لمخاطر إضافية بسبب نقص خدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والانجابية والوقائية من آثار العنف المبني على النوع الاجتماعي، وتتكدس الكثير من النساء لا سيما في المناطق المتأثرة بالصراع خسائر اقتصادية تحد من قدرتهن على دفع تكاليف الاستشارات الصحية الضرورية، بما يعرضهن لمخاطر إضافية نتيجة فقدان تلك الخدمات، وهو ما يتطلب سياسات مستجيبة لضمان قدرة النساء والفتيات المتضررات على الوصول الى الرعاية الطبية المنقذة للحياة وخدمات الصحة الإنجابية.

(1) الفورية لكوفيد 19 الأمم المتحدة، نيويورك. والاقتصادية الاجتماعية إطار عمل الأمم المتحدة للاستجابة الامم المتحدة، 2020

(2) United Nations, (2020), «Policy Brief: The Impact of COVID 19 - on Women.» 9 April. <https://www.unwomen.org/en/digitallibrary/publications/202004//policy-brief-the-impact-of-covid-19-on-women>.

وفي الوقت الذي تركز المساعي الحكومية ووالمجتمعية من بلدان العالم على تأمين فرص العزل الذاتي الذي يحاول تحقيق حماية وسلامة الكثير من الأشخاص، شكلت الأزمات التي تمر بها المجتمعات الانسانية بيئة محفوفة بالمخاطر بالنسبة لآلاف النساء، اذ أضحي البيت بيئة اجتماعية غير آمنة، وبات مع مرور الوقت مكانا للتعنيف والترهيب المبني على النوع الاجتماعي، وقد وثقت دراسات للمرأة العربية الأثر المبني على النوع الاجتماعي لجائحة كورونا على الرجال والنساء في المنطقة، مع التركيز على الأدوار والمواقف والممارسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والعنف ضد المرأة<sup>(1)</sup>.

ونتيجة للتدابير المتخذة للحد من انتشار الفيروس وزيادة الوقت الذي يقضيه الأشخاص في المنازل، فإن الأعمال المنزلية ودعم الأطفال في التعليم عن بعد ورعاية كبار السن والمرضى اخذت تستهلك المزيد من وقت النساء، كما فرض الفيروس تغييرات في أساليب عمل الكثير من النساء فضلا عن زيادة معدلات العمل.

وعلى صعيد المؤشرات الدولية في ميدان العمل، يبلغ متوسط عدد النساء اللاتي يعملن من دون أجر وفي العمل المنزلي حوالي (2.5)، بواقع ضعف متوسط عمل الرجال<sup>(2)</sup>. وهذا العدد يؤثر على مشاركة المرأة في القوى العاملة، ويعيق إنتاجيتها ويحد من فرصها في تخصيص الوقت، كما أثر اغلاق المدارس على رعاية الأطفال والمسنين، اذ اصبحت أغلب انواع هذه الرعاية تقدم في الاسرة<sup>(3)</sup>. أما فيما يتعلق بأوجه عدم المساواة الأخرى، فإن عدم المساواة بين الجنسين في القدرات المعززة يمكن أن تتفاقم بسبب التدابير المتخذة أثناء الجائحة واسيما إذا كانت الأسر تفتقر إلى عناصر التمكين، وفي ظل هذه الظروف سوف يزداد العبء على النساء بشكل يحد من قدراتهن على المشاركة الفعالة في العمل والإنتاجية، فضلا عن تقييد القدرات المعززة، الامر الذي يؤدي الى تراجع فرص العيش بأقصى إمكاناتهم في العمل وفي المنزل.

لقد تواصلت ادامة عدم المساواة بين الجنسين في الاسرة العراقية من خلال حلقة مفرغة من العجز التي تتمثل في كثير من الأحيان بالمعايير الاجتماعية بين الجنسين التي تجبر النساء على مواجهة قيود ثقيلة أو حتى «خيارات مأساوية»، وبسبب التدخلات الصحية غالبا ما يطلب من النساء البقاء في المنزل او العزل في مكان يفترض أن يكون آمنا، لكن الكثير من النساء يضطرن إلى مواجهة واقع أسرهم، اذ تتحمل الكثير منهن عبئا ثقيلًا من خلال الأعمال غير مدفوعة الأجر، وبذلك تزداد احتمالات تعرض العديد منهن للعنف المنزلي.

في ظل الارتدادات السلبية للأزمة المزدوجة شهد العراق ارتفاعا في معدلات العنف الاسري بكل اشكاله التقليدية وغير التقليدية التي افرزتها البيئات المضطربة والمتأثرة بالحروب والنزاعات، وبفعل سياسات الحظر الشامل والاغلاق التام ازدادت ظواهر العنف المتطرف وفي مقدمتها القتل والعنف الجسدي والجنسي بين النساء والفتيات.

(1) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تقييم سريع حول تأثير جائحة كوفيد - 19 على الأعراف الاجتماعية القائمة على النوع الاجتماعي والعنف ضد المرأة، 2020.

(2) ILO (International Labor Organization). (2017). World Employment Social Outlook. Trends for Women 2017. Geneva: International Labor Office; United Nations. 2019. The Sustainable Development Goals Report 2019. New York.

(3) United Nations, (2020). «Policy Responses to COVID 19 ...» <https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Policy-Responses-to-COVID-19>.

هذا الواقع ادى الى تناسل المشاكل والتحديات التي تواجهها معظم النساء في العراق، اذ ان المرأة تعد المتلقي الاول لأثر الأزمة المركبة الصحية - الاقتصادية، ونتيجة لذلك ارتفعت معدلات الفقر واتسع نطاق الحرمان بين النساء ليتحول فقرهن الى فقر متعدد الابعاد جاعلا من اوجه التمكين الاقتصادي) التعليم، الصحة، الدخل(عناصر شبه غائبة في منظومة البناء الجندي، وعلى ما يبدو ان هذه التداعيات ادت الى اهتزاز مقومات المنعة البشرية للنساء، بما في ذلك انخفاض قدراتهن على الصمود وضياع حقوقهن وفقدانهن للأمن خلال الازمة. وفيما يتعلق بالقطاع الصحي في العراق، شكل هذا القطاع خط المواجهة الأول ضد جائحة كورونا، وقد تحمل مسؤولية كبيرة في تعزيز فرص الوقاية، وقد قدمت النساء العاملات في القطاع الصحي الكثير من التضحيات، فلقد بلغت نسبة اصابة النساء في هذا القطاع بحسب تقرير صادر عن وزارة الصحة في 7 حزيران (يوليو) 2020، (32%) من إصابات العاملين في القطاع الصحي.<sup>(1)</sup>

## 7 - 5: العنف الاسري ومشروع قانون مناهضة العنف الاسري

أكدت التجربة الانسانية في الكثير من الوقائع والمواقف والاحداث التاريخية ان العنف بات مع مرور الوقت جزءا من الحياة الاجتماعية لبني البشر، لكن بكل تأكيد هناك اختلاف بين الجماعات الانسانية بشأن طبيعة العنف وانماطه وحجمه واتجاهاته ومبرراته، وعلى ما يبدو ان التحديات الصحية التي فرضها كوفيد 19 أسهمت بشكل أو بآخر في استشراف صور وأنماط مختلفة من العنف في مختلف المجتمعات الانسانية، وكان للعنف الاسري الحصة الاكبر بين انواع العنف بفعل ضغوط الحجر المنزلي وتداعياته السلبية.

ومن الواضح ان ظاهرة العنف الاسري في ظل المتغيرات العالمية الجديدة قد تمددت وتنوعت اساليبها ومساراتها، وفي الحقيقة ان هذا النوع من العنف لم يعد شأنا محليا، بل بات قضية عالمية على مستوى الاهتمام وخيارات المواجهة، والسبب ببساطة هو سرعة انتشاره وتنوع صورته وأشكاله في الكثير من مجتمعات العالم، فالبيانات التي تصدرها المؤسسات المحلية والاقليمية والدولية تؤشر لنا ان ما يحدث لم يكن من قبيل الصدفة وانما هو ارهاصات النزعة البشرية وارتداداتها نحو حالة من اللاوعي واللاعقلانية في السلوك. ولقد أشار الامين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش الى هذا الامر بالقول: «إن أكثر مكان يلوح فيه خطر العنف هو المكان الذي يفترض به أن يكون واحة الأمان، إنه المنزل».

على صعيد المجتمع العراقي، أشرت البيانات الصادرة عن المؤسسات الرسمية وغير الرسمية حجم العنف الاسري في العراق وطبيعته واتجاهاته ومصادره وانماطه الجديدة والقديمة، فلقد أشارت خطة التنمية الوطنية للاعوام 2018 - 2022 الى ان المجتمع العراقي قد شهد حالات عنف اسري متصاعدة، سجل أعلى مستوياته في عام 2016، اذ بلغ عدد الحالات المسجلة 8552 حالة على وفق ماتم توثيقه من القضايا التحقيقية المسجلة والمنجزة والمتبقية في أقسام حماية الاسرة والطفل من العنف الاسري، فيما سجلت الشرطة المجتمعية دعاوى اعتداء على المرأة بواقع 10701 دعوة في عام 2016، كان في مقدمتها العنف الجسدي والنفسي واللفظي.<sup>(2)</sup>

(1) مؤسسة أم اليتيم بالتعاون مع الأمم المتحدة للمرأة، تقييم تأثير جائحة كوفيد - 19 على المرأة العاملة في العراق، 2020

(2) 21/للمزيد ينظر. خطة التنمية الوطنية للاعوام 2018 - 2022.

فيما أشرت احصاءات مديرية حماية الاسرة والطفولة التابعة لوزارة الداخلية وجود صور مختلفة ومتنوعة من العنف الاسري، وعلى مستوى الارقام فقد بلغ المجموع الكلي للحالات المسجلة لدى هذه المديرية 7556 لغاية شهر تموز (يوليو) 2020 موزعة كما يأتي<sup>(1)</sup>:

جدول (1 - 7): مؤشرات العنف الاسري في العراق لغاية شهر تموز (يوليو) 2020

النسبة المئوية	العدد	الحالة
59%	5016	اعتداء الزوج على الزوجة
7.2%	609	اعتداء الزوجة على الزوج
6.7%	570	اعتداء بين الاخوة والاخوات
9.1%	770	اعتداء الاباء على الابناء
10.7%	916	اعتداء الابناء على الاباء، وهذا الرقم يؤشر لنا ان مسارات العنف اخذت تتجاوز القيم والمعايير والاعراف الاجتماعية السائدة
7.3%	617	صور اخرى متنوعة من العنف الاسري
100%	8498	المجموع

وطبقا لبيانات الرصد الاعلامي اشار المتحدث باسم وزارة الداخلية الى تسجيل اكثر من 1300 حالة عنف اسري خلال النصف الاول من العام الماضي، ومنذ بداية الحجر المنزلي، ازدادت نسبة العنف المنزلي في العراق بنسبة 30%، بل وحتى 50% في بعض الأماكن بحسب تأكيد الشرطة المجتمعية، فيما اكدت دائرة تمكين المرأة في امانة مجلس الوزراء في 3 حزيران (يونيو) 2020 من العام الماضي ان أربع محافظات سجلت أعلى نسبة في حوادث العنف المنزلي بواقع 94%، وهي كل من نينوى وديالى وكركوك ودهوك.

ان هذه البيانات تؤكد لنا مدى انتشار العنف الاسري في المجتمع العراقي وازدياد حدته وتعدد وتنوع صورته وأشكاله خلال عام 2020، كما ان بعض هذه البيانات تؤشر لنا ان العنف الاسري قد تجاوز النمط التقليدي من العنف، وأنه لايمكن بأي حال من الاحوال اختزال العنف الاسري بالعنف الموجه ضد المرأة فقط على الرغم من شيوع هذا النوع من العنف في المجتمع العراقي.

قد تكون لغة الارقام مفيدة على اكثر من صعيد ولاسيما في مجال توصيف العنف وتحديد أنماطه لكن حقيقة الامر تشير الى عدم توفر بيانات دقيقة تؤشر لنا اعداد ضحايا العنف الاسري في العراق، واذا كانت بعض الحوادث المسجلة لدى الدوائر المعنية بهذا الامر، الا ان ذلك لايمنع وجود لكثير من قضايا وجرائم العنف الاسري المسكوت عنها ولاسيما جرائم الشرف التي لم تطلع عليها الاجهزة الامنية، ومن دون شك فإن للبيئة الاجتماعية في العديد من مناطق العراق الدور الكبير في ضياع كثير من الحقائق ذات العلاقة بهذا الامر، وهذا يعني ان بعض جرائم العنف الاسري غير معلنة، كما ان اسبابها تبقى مجهولة أو غير واضحة تماما، ففضلا عن الاسباب الاجتماعية والاقتصادية المفضية الى هذه الجرائم، ربما تنصدر العوامل الخفية ذات العلاقة بالجوانب الشخصية، بل وحتى القانونية والقضائية مشهد الكثير من جرائم العنف الاسري في العراق.

(1) 22/وزارة الداخلية، احصاءات مديرية حماية الاسرة والطفولة.

من المعلوم ان قانون العقوبات في اي بلد له دور كبير في مكافحة الجرائم بمختلف اشكالها وصورها بما في ذلك جرائم العنف الاسري، ولكن على ما يبدو ان قانون العقوبات العراقي ذي رقم (111) لسنة (1969) تضمن في بعض مواده فقرات تشرعن ضمنا ممارسة العنف الاسري، ولاسيما الفقرة (1) من المادة (41) التي نصت (لا جريمة اذا وقع الفعل استعمالا لحق مقرر بمقتضى القانون...) مثل تأديب الزوج لزوجته، فضلا عن بعض مظاهر التمييز في الجزاء بين الرجل والمرأة التي تضمنتها الفقرة الثانية من المادة (377)، وكذلك المادة 409 في قانون العقوبات العراقي، وهما مادتان ذات علاقة بجرائم الشرف، إلا ان مضمون هذه المادة يتقاطع مع الشريعة الاسلامية. والغريب انها قد تغيرت في قانون العقوبات في اقليم كردستان، اذ اصبحت جريمة الشرف تعامل مثل اي جريمة قتل اخرى، وتحديدا (قتل النساء بدافع الشرف يعد جريمة قتل عمد)، ولكنها مازالت نافذة في قانون العقوبات العراقي.

ومن الواضح ان المجتمع العراقي يواجه اليوم أزمات وتحديات كثيرة بفعل استشرى العنف ورواج بعض أنماطه فكريا وممارسة، وصولا إلى شرعنة بعض مجالاته وأنواعه، فضلا عن محاولات تبني بعض الصور المستحدثة منه على صعيد العلاقات الأسرية. وللأسف غالبا ما تكون الضحية في كل ذلك هي الشرائح الهشة في الاسرة لاسيما المرأة والطفل، ولهذا يسود الاعتقاد ان طبيعة العنف الاسري في المجتمع العراقي هو ذو طبيعة انتقائية، وهو غالبا ذكوري النزعة والاتجاه، وربما هو نتاج رغبات مكبوتة وعقد نفسية دفينية. ولهذا قد تكون مسألة تشخيص الاسباب والعوامل المؤدية الى العنف الاسري شائكة ومعقدة الى حد ما، وذلك بفعل تداخل هذه العوامل وربما تظافرها لانتاج العنف، لكن يبقى دور القانون هو الاكثر تأثيرا في الحد من السلوك العنيف، وعلى ما يبدو ان القوانين النافذة ذات العلاقة بالعنف الاسري لم تكن بمستوى الطموح، ولقد باتت واضحة حاجة المجتمع العراقي الماسة الى قانون لمكافحة هذا النوع من العنف بعد ظهور صور مستحدثة منه، فضلا عن تطرف بعض أنماطه وانتشاره مكانيا وبين شرائح اجتماعية مختلفة من المجتمع، وانطلاقا من ذلك بات من الضروري التعامل مع هذه المتغيرات عبر تشريع قانوني يساهم في مكافحة العنف الاسري واحتواء النتائج الخطيرة المترتبة عليه.

الواقع اننا اليوم امام استفهامات كبيرة وكثيرة في ظل ضبابية أو جدلية بعض المواد القانونية التي تحكم علاقة الرجل بالمرأة في المجتمع العراقي، فمن المعلوم ان القاعدة القانونية ينبغي ان تستمد قوتها وشرعيتها في المقام الاول من طبيعتها الانسانية قبل أي شيء آخر، وأنسنة القانون هذه يفترض ان تقتصر بمبدأ العدالة دائما وابدا، ولكن على ما يبدو أن المطالب الكثيرة والمتنوعة بجعل القانون أداة ضامنة لحماية حقوق الشرائح الهشة في العراق مازال طموحا أو من قبيل الامنيات ليس الا، على الرغم من مظاهر التقدم التي تحققت لبعض هذه الشرائح لاسيما لكل من المرأة والطفل على أكثر من صعيد بعد عام 2003، وعلى ما يبدو ان الامر له علاقة ببعض المواد القانونية النافذة التي تضيء بشكل او بآخر نوع من الشرعية على العنف ولاسيما العنف الموجه ضد المرأة.

لقد حثت بعثة الامم المتحدة البرلمان العراقي في 16 نيسان (أبريل) 2020 من العام الماضي على ضرورة الاسراع لإقرار قانون مناهضة العنف الاسري بعد ظهور تقارير مثيرة للقلق تلقتها الامم المتحدة عن ارتفاع وتيرة العنف الاسري وانتشارها مكانيا في مختلف أنحاء العراق، لاسيما جرائم العنف الاسري القائم على النوع

الاجتماعي في ظل تزايد حدة التوتر بين أفراد الأسرة العراقية نتيجة للحجر المنزلي بسبب كوفيد 19، ولقد أكدت أربع منظمات تابعة للأمم المتحدة وهي: (صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية حقوق الإنسان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف»، وهيأة الأمم المتحدة للمرأة) في بيان مشترك لها إن «من شأن إقرار قانون مناهضة العنف الأسري ضمان محاسبة مرتكبي جرائم العنف القائم على النوع الاجتماعي في العراق».

ان قانون مناهضة العنف الاسري لم يأت من فراغ وانما هو مشروع عملت عليه عدد من اللجان البرلمانية لاسيما لجنة المرأة والاسرة، فضلا عن لجنة حقوق الانسان البرلمانية، وعلى الرغم من ان مشروع القانون تمت مناقشته في ورش عمل عديدة داخل مجلس النواب وخارجه من قبل منظمات حكومية وغير حكومية، ومن قبل رجال القانون وذوي الاختصاص بحسب تصريح نائب رئيس لجنة حقوق الانسان البرلمانية، الا انه مازال كما هو وذلك بسبب انعدام التوافق بشأن بعض فقراته وبنوده.

في ظل هذه الظروف دعت مفوضية حقوق الإنسان مجلس النواب إلى الإسراع بإقرار قانون العنف الأسري للحد من تزايد حالات العنف الأسري الذي رافق جائحة كورونا، مع اتخاذ إجراءات لمعاقبة الأشخاص الذين يقومون بانتهاج العنف الأسري، حفاظا على كيان الأسرة وحمايتها، وبفعل كثرة المطالبات المحلية والدولية وصل مشروع قانون العنف الاسري الى مجلس النواب في بداية آب (أغسطس) 2020، ولكن على ما يبدو فإنه مازال موضع جدل وخلاف بين بعض القوى الفاعلة والمؤثرة على الساحة العراقية فضلا عن اعتراض بعض الكتل البرلمانية على بعض مواده.

وبصرف النظر عن طبيعة الاعتراضات على قانون العنف الاسري ونوعها، ما زالت الضبابية تغلف مشروع هذا القانون، فمن الملاحظ ان القانون المفترض تشريعه يحدد هذا النوع من العنف بانه (كل فعل أو امتناع عن فعل أو التهديد بهما يرتكب داخل الأسرة، ويترتب عليه ضرر مادي أو معنوي)<sup>(1)</sup>، من وجهة النظر القانونية من حق الجميع ان يتساءل عن امكانية هذا التوصيف للعنف تغطية حجم العنف الاسري ومساحته الكبيرة والواسعة في المجتمع العراقي؟ وهل سيغطي هذا التوصيف بعض انماط العنف المسكوت عنها في الاسرة العراقية؟ واذا كانت مخرجات هذا النوع من العنف هي الضرر المادي والمعنوي، فلماذا اغفل مشروع هذا القانون رد الاعتبار لمن وقع عليه الضرر؟

من الواضح ان مشروع هذا القانون لم يشر صراحة الى جرائم العنف الاسري، بل انه - وفقا لهذا التعريف - لم يشر اصلا الى تجريم هذا الفعل العدواني على الرغم من ان المادة الثانية منه اشارت الى معاقبة مرتكبيه، لكن كانت هناك اشارة خجولة في المادة 12 بعبارة (وقوع جريمة عنف اسري)، وربما تجاهل مشروع هذا القانون عمدا وضع العنف الاسري في خانة الاعمال الاجرامية، ولكي نكون منصفين فان هذا القانون استخدم في الاسباب الموجبة لتشريعه عبارة (مما يستوجب السعي الحثيث لتجريم تلك الافعال وملاحقة مرتكبيها)، وعلى ما يبدو ان الغاية من هذا التبرير هو محاولة تسوية هذه المسألة او على الاقل تأجيل قضية التجريم الى المستقبل لاعتبارات اجتماعية معينة.

(1) ينظر مشروع قانون العنف الاسري في العراق.

ومهما يكن من أمر يبدو ان مشروع قانون العنف الاسري مازال موضع جدل بين بعض القوى الفاعلة والمؤثرة على الساحة العراقية، ولا نعلم ان كان ثمة مبررات مقبولة لاعتراض البعض على مشروع قانون العنف الاسري؟ أو كيف يؤدي هذا القانون الى التفكك الاسري بحسب ما يراه البعض أو ضياع هيبية رب الاسرة؟ بل هل ثمة بدائل مشروعة للمواد التي تم الاعتراض عليها بعيدا عن الاختلافات والتجاذبات هنا وهناك؟

ان المجتمع العراقي بحاجة ماسة اليوم لتشريع قانوني لمكافحة العنف الاسري الذي اخذ ينتشر ويزداد حدة بالتزامن مع كوفيد 19 او نتيجة له، وان الضرورة تقتضي السعي باي طريقة ممكنة لتصحيح بعض المفاهيم الاجتماعية التي تنتقص من حقوق كل من المرأة والطفل من اجل حمايتهم من مختلف انواع العنف داخل الاسرة وخارجها، لانه لا يمكن الاستمرار بالتغاضي عن بعض السلوكيات والافعال التي تقع ضمن دائرة العنف بشكل عام والعنف الاسري على وجه التحديد، وان العقوبات السالبة للحرية لن تكف لانها ببساطة لا يمكن ان تمنع المعتدي من تكرار فعله العنيف، ولهذا يعتقد البعض ان الجزاء ينبغي ان يكون اكثر صرامة وحدة لرد الاعتبار للمعتدين ولاسر ضحايا العنف الاسري.

بشكل عام لم يكن العنف في المجتمع العراقي يوما ما نتاج عوامل طارئة أو وقتية، وإنما كان حصيلة مجموعة من العوامل تقف في مقدمتها تلك المرتبطة بالموروث الثقافي بأبعاده كافة، ولهذا فإن ما يحدث من تنوع صور العنف واتساع مجالاته وانتشار مدياته إنما يجسد حقيقة مفادها أن العنف الاسري في المجتمع العراقي يستمد مفاهيمه ومنطلقاته وأدواته واتجاهاته من أطر ثقافية واجتماعية، ولهذا فإن اي محاولة لاحتواء العنف الاسري ينبغي أن تبدأ بمعالجة الاوضاع المشجعة على العنف واحتواء مصادر اعادته انتاجه على صعيد الاسرة والمجتمع.

## 7 - 6: حالات الانتحار

تعد الحروب من أخطر الظواهر الاجتماعية، وهي أيضا العامل الأساس الذي يؤدي دورا كبيرا في التحول الاجتماعي، وتسهم في انتقال الثروات<sup>(1)</sup>، عبر إفقار فئات والصعود بأخرى، وزيادة الوفيات لا سيما بين الشباب. وتؤدي إلى تغيرات ديمغرافية واسعة مثل تأخير سن الزواج وارتفاع الطلاق ونسب الفئات الهشة (الأيتام والمعوقين والأرامل وغيرها)، وهجرة الشباب. والحروب قبل هذا وذاك مصدر قلق وتوتر وانفعالات لا يضاهاى، التي تنعكس في ممارسات سلوكية وأخلاقية غير مألوفة في مقدمتها مشكلة الانتحار، ذلك أن الحروب تؤدي إلى هدم بعض القواعد الأخلاقية، ورفع المحرمات بحيث تباح أعمال كان من المألوف تحريمها، فتصبح مستحبة أو تفرض فرضاً<sup>(2)</sup>. وقد تنتج عن كل هذه المتغيرات ظهور مشكلات اجتماعية، ديمغرافية وسلوكية تصح في دائرة التهديد المباشر للأمن الإنساني.

وتعد مشكلة الانتحار أحد ابرز تلك المشكلات التي باتت تهدد النسيج المجتمعي، بسبب الضغوط المشار إليها فضلا عن نمو قيم الفردية وضمور الاساس التقليدي للتضامن القرابي الى جانب التأثيرات الكبيرة بسبب انتشار مظاهر التشبث بالشكليات واللياقيات والفقر وانتشار الامية (بشكليها الابجدية والحضارية) فضلا عن

(1) غاستون بوتول، هذه هي الحرب، ترجمة مروان ألقنواقي، منشورات عويدات، بيروت، 1981.

(2) المصدر السابق نفسه، ص78.

مشكلات التفكير الاسري. كما بات الانسان في مجتمعنا يتلقى ماتنفثه وسائل الاتصال والمعلوماتية الحديثة من مسلسلات وبرامج تهدم صروح البناء النفسي والاجتماعي وتهدد امنه واستقراره العاطفي والاسري.

لقد اصبحت التحديات الخارجية والداخلية للأسرة مثار قلق وتطرح تساؤلات عديدة تتطلب جهدا مجتمعيا لمواجهتها والتخفيف من اثارها وتداعياتها. فعندما تبدو الحياة رخيصة في الحروب والازمات فان القيود القديمة كثيرا ما تكون غير جديرة بالبقاء. لذا كانت الاسرة أكثر المؤسسات تضررا وتأثرا من هذه التصدعات التي طالتها لاسيما في البيئة الحضرية.

ان اتساع مشكلة الانتحار بهذه المساحة والعمق تظهر وجود مشكلة تنمية بشرية حقيقية، إذ أظهرت المعطيات الإحصائية ان مجموع حالات الانتحار بلغت (301) حالة، تصدرت محافظة بغداد النسب الأعلى لحالات الانتحار حيث بلغ عدد المنتحرين (68) حالة، تليها محافظة البصرة (39) حالة، ثم محافظة ذي قار وكركوك (33) حالة لكل واحدة منها، ومحافظة النجف (26) حالة ومحافظة ديالى (19) حالة وانخفضت هذه النسب في محافظات الانبار ودهوك بمعدل حالة واحدة لكل منهما، ومن منظور مقارن وفقا للنوع الاجتماعي بلغت عدد حالات الانتحار لدى الذكور (169) حالة مقابل (132) حالة للإناث<sup>(1)</sup>.

من الواضح ان هناك تباينا كبيرا في حالات الانتحار بين بعض المحافظات، لكن لا توجد مؤشرات علمية أو بيانات تؤكد لنا ان الانتحار يقتصر على طبقة او شريحة او منطقة معينة دون غيرها، ولكن على ما يبدو ان هذا التباين يرتبط بمجموعة من العوامل الثقافية والاقتصادية والنفسية، فالتهميش والاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي والشعور باليأس والاحباط عوامل فاعلة ومؤثرة في هذا الصدد، كما تعد العزلة ومحاولة الهروب من الضغوط مصادر تكاد تكون ثابتة او على الاقل دوافع محتملة تؤدي الى الانتحار، لكن تبقى مفاهيم الثقافة السائدة ومعاييرها هي الفيصل في توجيه السلوك الانساني في منطقة معينة دون غيرها.

أما على صعيد صور الانتحار، فلقد توزعت صور الانتحار بين تناول السم والشنق والغرق والطلق الناري، وتعد العوامل الاقتصادية والاجتماعية من أكثر العوامل المؤدية الى ارتفاع نسب الانتحار في العراق، لاسيما مع ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وازدياد حالات العنف الاسري والاستخدام السيء للتكنولوجيا<sup>(2)</sup>.

أما بخصوص طرق الانتحار فقد ظهر ان النسبة الأعلى (46%) كانت شنقا، تليها نسبة المنتحرين بطريقة إطلاق النار، اذ بلغت (26%)، ثم طريقة الحرق وقد بلغت (22%) من مجموع طرق الانتحار. وعند البحث في الأسباب الرئيسية للانتحار ظهر ان الظروف الاقتصادية والاجتماعية والابتزاز الالكتروني كانت في مقدمة تلك الأسباب<sup>(3)</sup>.

لقد سبق ان اشارت التقارير الصادرة عن جهات حكومية وغير حكومية الى ازدياد ملحوظ في ظاهرة الانتحار بين النساء والفتيات وبشكل خاص في الأعمار الواقعة ما بين 25 - 13 عاما، اذ بلغت عدد حالات الانتحار المسجلة في مستشفيات مدينة الصدر في بغداد (2 - 1) أسبوعيا في العام 2016، معظمهن فتيات غير متزوجات. بحسب أحد مديري مستشفيات مدينة الصدر فإن نسبة 70% من حالات الانتحار كانت حرقا<sup>(4)</sup>.

(1) مستشارية الامن القومي العراقية، مركز النهريين للدراسات الاستراتيجية، كانون الأول 2020.

(2) د. فاضل الغراوي، المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق، أيلول/سبتمبر 2020.

(3) مستشارية الامن القومي، مركز النهريين للدراسات الاستراتيجية، مصدر سابق.

(4) تقرير جمعية نساء بغداد عن ظاهرة انتحار النساء في مدينة الصدر 2014.

وظهر في دراسة عن ظاهرة انتشار المخدرات وما ينجم عنها من تداعيات على الامن الإنساني وفي مقدمتها الانتحار، ان أكثر الفئات العمرية تعاطيا للمخدرات هم الشباب لا سيما الفئات العمرية التي تتراوح بين (15 - 30) سنة، حيث تنتشر في أوساطهم بشكل مثير بسبب البطالة والفقر والضياع. كما أظهرت البيانات ان غالبيتهم من المستويات التعليمية المتواضعة ويسكنون الاحياء الفقيرة والعشوائيات، فضلا عن المشكلات ذات العلاقة بقضاء أو استثمار أوقات الفراغ لدى الشباب<sup>(1)</sup>.

اما بخصوص ظاهرة الانتحار عند النساء فقد أظهرت العديد من الدراسات ارتفاع معدلات الانتحار عند النساء في إقليم كردستان، اذ اشار وزير الصحة في الإقليم ان أكثر من (300) فتاة تحرق نفسها سنويا، بمعدل حالة انتحار واحدة كل يوم. ولعل أبرز الأسباب هو الزواج القسري والمعاملة القاسية التي تدفعهن الى الانتحار، لاسيما عندما تغيب الحلول وتغلق فرص النجاة لعيش حياة آمنة مستقرة<sup>(2)</sup>، وان ما يلفت الانتباه ان نسب الانتحار تتفاقم في محافظة السليمانية مقارنة بالمحافظات الأخرى على الرغم من الانفتاح الاجتماعي والحرية النسبية التي تتمتع بها المرأة هناك، ويبدو ان السبب الرئيس لهذا الارتفاع هو اصطدام التغيرات المادية السريعة التي شهدتها إقليم كردستان بمنظومة العلاقات والتقاليد الاجتماعية التقليدية التي تتأخر نسبيا عن التغيرات المادية (وفقا لنظرية عالم الاجتماع وليم أوكبرن) فتشكل ما يعرف بالتخلف الثقافي (Cultural Lag)، وهو سبب الكثير من المشاكل المجتمعية بسبب الفجوة (Gap) الناجمة عن تسارع المتغيرات المادية وتباطؤ تغير العوامل اللامادية.

لقد أظهرت دراسة لظاهرة انتحار النساء في محافظة السليمانية، ان أكثر من نصف العينة لا تتجاوز أعمارهن 25 سنة والبعض منهن مراهقات، وترتفع محاولات الانتحار عند سكان الريف مقارنة بالمدن، وان أبرز أسباب الانتحار طبقا لهذه الدراسة تعود الى الزواج القسري وسوء المعاملة والتفكك الاسري، فضلا عن اختلال منظومة العلاقات الاسرية<sup>(3)</sup>.

ان الكلفة الاجتماعية الناجمة عن انتشار ظاهرة الانتحار واتساعها بهذا المستوى لم تعد متواضعة او قليلة، لاسيما بعد ان أصبحت بعض الاسر والاشخاص هدفا يمكن ان يكون في مقدمة ضحايا هذا التحول، وهو ما ينطوي على اضرار اجتماعية ونفسية كبيرة، وبات هذا الواقع يتوسع بشكل خطير مما يتطلب اتخاذ اجراءات وقائية فاعلة.

من دون شك ان انتشار الانتحار بهذا الحجم والمساحة هو إفراز لظرف طرأ على المجتمع العراقي، وهو يشكل تحديا من نوع جديد، يقتضي اتخاذ اجراءات جديدة غير تلك التي تتخذ او تمارس في المؤسسات التربوية والإصلاحية.

(1) فريق بحث، المخدرات وأثرها في الامن الإنساني للمجتمع العراقي، دراسة ميدانية غير منشورة، 2017.

(2) د. وعد إبراهيم خليل الأمير، ظاهرة انتحار النساء حرقا: دراسة ميدانية في مدينة السليمانية، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإنسانية، العدد 1، المجلد 5، 2010، ص 1 - 25.

(3) المصدر السابق نفسه.

## 7 - 5: أجندة العام 2021

إن المشكلات المجتمعية في العراق اليوم كثيرة ومتشابكة وبعضها مشكلات مركبة ومعقدة، وإذا لم يبادر من الآن إلى احتوائها وتجاوزها وتحديد مواطن العجز والمعوقات، مع تحويل السياسات والبرامج على المدى كافة إلى رافعات حقيقية للتنمية، فإن المجتمع سيكون في مواجهة سيناريو تراجع، وهو سيناريو سيظل قائما ان لم تتحول الإصلاحات الجارية الى اصلاحات متينة وحقيقية، وإذا لم تصل إلى تحقيق أهدافها، أو إذا أضحت محل مزايدات قابلة لإضعاف الانخراط الجماعي في مجالاتها، ولكن أيضا إذا لم يكن المجتمع في مستوى التكيف بذكاء مع الرهانات الجديدة والتغيرات التي يشهدها محيطها الخارجي.

لقد شكل انتشار جائحة كورونا اليوم تهديدا مباشرا وغير مباشر للكثير من الانجازات والمكاسب التنموية، وهو ما يتطلب استجابة سريعة ومدروسة عبر سلسلة من الإجراءات المحكمة لحماية أوجه التقدم التي تحققت بجهد وعناء في رأس المال البشري، لا سيما بين الفقراء والفئات الهشة وتصميم التدخلات اللازمة واستهدافها لتحقيق أعلى فاعلية.

ان الحديث عن أي اصلاح في العراق اليوم لابد ان يرتكز أساسا على استحضر كل مكامن القوة في الثقافة العراقية الاصيلة وتعزيز مقوماتها الفعالة، بما في ذلك توظيف الثقافة الشعبية والتراث الحي لدعم بناء ثقافة وطنية إنسانية مشتركة متطورة تعزز قيم التسامح والحوار ضمانا للتماسك الاجتماعي وتعزيزا للضبط الاجتماعي وتدعيم الوحدة الوطنية، والولاء الوطني، وهذا الامر يتطلب العمل على مختلف الجبهات، لاسيما عبر منظومات الثقافة والتعليم والإعلام، لتعظيم المشتركات الانسانية واحترام الخصوصيات، والحرص على ترسيخ قيم الإنصاف والمواطنة ومعانيها ورموزها. ولكن ينبغي الإشارة هنا الى إن نزع الخير لدى الانسان تنشط حين تصحب الاجراءات التطبيقية برامج تربية وتوعية ثقافية تقوم بها المؤسسات والمنظمات ذات العلاقة.

إن مواجهة مشكلات الانحراف والانتحار والفساد والعنف تقتضي جهدا مجتمعيا تشاركيا يتبنى سياسات وبرامج لتغيير البيئة الثقافية والاجتماعية تغييرا جذريا. وهذه المهمة تتجاوز قدرات الهيئات الوطنية للرقابة بكثير، وتتطلب بناء الثقة بين جميع الاطراف ذات الصلة بقضايا الامن والاستقرار والتنمية، ومن دون هذه البنية المجتمعية الداعمة للسلوك السوي، الواصمة للفعل المنحرف، لا توجد اي فرصة حقيقية للإنجاز. ولا شك في أن تحقيق الانجازات من غير المساس بحقوق الاجيال القادمة يأتي من الايمان الحقيقي بضرورة التحرك المجتمعي السريع وإيرادة اجتماعية وسياسية واضحة ومعلنة للجميع، وهذا الاجراء هو مفتاح لخيارات التدخل من أجل بناء الحكم الصالح، وصولا الى مجتمع ينعم بالاستقرار والاندماج والانجاز.

ان كل تصور لملاح التجربة المستقبلية ينبغي ان يأخذ في الحسبان الحقائق المهمة الآتية:

1 - ان الكلفة الاجتماعية الناجمة عن تفاقم الكثير من المشكلات بسبب الازمة المزدوجة (الاقتصادية والصحية) واتساعها بهذا المستوى لم تعد متواضعة او قليلة، لاسيما بعد ان أصبحت نتائجها تنطوي على اضرار صحية واجتماعية ونفسية كبيرة، ولقد نشرت وسائل الإعلام وتكنولوجيا الاتصال تقارير عديدة عن كثير من تلك المظاهر بعد ان بات هذا الواقع يتوسع بشكل خطير مما يتطلب اتخاذ سياسات وبرامج واجراءات فاعلة بهذا الخصوص.

- 2 - ان انتشار الأزمات والمشكلات وبهذا الحجم والانتساع هي إفراز لظرف طراً على المجتمع العراقي خلال العقدين الأخيرين لا سيما بعد الاحتلال عام 2003، وتفاقت هذه الأزمات بعد احتلال المجموعات الإرهابية لبعض المحافظات عام 2014، والأزمة المزدوجة عام 2020 وما تلاها من ظروف وتحديات وهي بمجملها تشكل تحدياً من نوع جديد، يقتضي وجود اجراءات جديدة.
- 3 - ما تزال الكثير من الجهود الحكومية وغير الحكومية مبعثرة في مواجهة هذه التحديات ناهيك عن انعدام الجهود التنسيقية بين المركز والمحافظات، بخصوص معالجة هذه المشكلات وادعاء قدراتها في الحد منها.
- 4 - شكلت جائحة كورونا بتجلياتها وامتداداتها صدمة مفاجئة للمجتمع بكل اطيافه ومكوناته، ذلك ان الانسان المعاصر قد استكان كلياً الى القدرة العبقريّة للعلوم والمعارف في إيجاد الحلول لكل الملمات والجوارح، وجاءت الصدمة عندما وقف العلم عاجزاً عن تقديم الحلول والعلاج المناسب والسريع اللازمة الصحية، ولقد طرحت تساؤلات عديدة حول طبيعة الفضاءات الاجتماعية لهذه الازمة التي هزت بعمق الكيان الاجتماعي والوجدان الجمعي للمجتمع، إذ يكره فيها الناس على ملازمة مساكنهم.
- 5 - لقد وضعت الازمة المركبة الأنظمة التربوية والاجتماعية على المحك، فلقد اهتزت نتيجة لها بعض أوصال الأنظمة التقليدية، وتهددت أنماط التنشئة والتربية في العائلة والمؤسسات الرسمية، فالمدارس والمؤسسات اليوم فقدت تحت تأثير الجائحة الكثير من تألقها، وهذا المتغير الاجتماعي الجديد وضع الانساق الاجتماعية والتربوية أمام مسؤولية جديدة تحتاج باستمرار الى تأطيرها وإيجاد الحلول لمتغيراتها وتداعياتها وتحديد معالم الاستجابة لمواجهتها.
- 6 - لقد أفرز المشهد الاجتماعي لجائحة كورونا مشكلات اجتماعية جديدة وخطيرة هددت مسيرة المجتمع الانساني، فلقد ارتفعت معدلات العنف الاسري والانتحار في العديد من مجتمعات العالم ومنها المجتمع العراقي، الامر الذي أفقد الاسرة القدرة اللازمة على أداء واجباتها.
- كما شهدت المرحلة الحالية بروز العديد من الانحرافات السلوكية منها:
- ارتفاع نسب الجرائم الإلكترونية، فمع الاستغراق الكبير للأطفال والشباب في استخدام الإلكترونيات الحديثة بسبب الفراغ والقيود المفروضة عليهم للبقاء في البيوت ازدادت نسب الجرائم، مثل قيام بعض الأطفال بجرائم قتل بالطريقة نفسها التي يقومون بها في اللعب.
  - ارتفاع حدة المشكلات الاجتماعية ولاسيما الخلافات الزوجية وحالات الطلاق والضغط الاجتماعية والاقتصادية على الاسرة.
  - ارتفاع معدلات الامراض النفسية المنشأ، بايولوجية الاعراض مثل الكآبة والقلق والسكري وضغط الدم وغيرها.
  - ازدياد المشكلات الصحية للأطفال الناجمة عن الثورة الرقمية والادمان المتصاعد للأطفال على استخدامهما التي أوصلت بعض الحالات الى انتحار الأطفال بسبب شدة استخدام الأدوات وكثافتها.
- مقابل هذه التأثيرات ما تزال منظومة التنمية البشرية تواجه الكثير من الإشكاليات البنيوية منها:

- اتساع الفجوات المكانية في التنمية، إذ تؤثر قضايا التنمية وجود مؤشرات كبيرة وارتفاع في مستويات الهشاشة والعيش في العشوائيات، وهي تمثل تحدياً مستمراً أمام فرص تحقيق التنمية المستدامة 2030 وتضييق التباين في مستوى وكفاءة الخدمات الصحية من جهة وضمان التغطية الشاملة من جهة أخرى، لاسيما في المناطق الريفية، وفي مقدمتها خدمات رعاية الأمومة والطفولة، والتوعية الصحية، والخدمات الوقائية وغيرها. إذ إن المناطق الريفية لا تتوافر فيها عوامل جذب للقطاع الخاص كالتى توفرها المناطق الحضرية، وهو ما يبقي الخدمات الصحية مقتصرة على الحكومية إلى حد كبير.
- ما تزال المنظومات الثقافية التقليدية تفرض مناخاً سلبياً أمام الكثير من الجهود والمبادرات لتطبيق وتنفيذ الممارسات الصحية على وفق المعايير الدولية، إذ ما تزال هذه المنظومات تقف عائقاً أمام الكثير من الجهود الصحية، بسبب تدني المستوى التعليمي والمعرفي وهيمنة الاتجاهات والممارسات اللاعلمية والعادات البدائية لا سيما بعد انتشار جائحة كورونا.
- تعاضل تأثيرات أزمة كورونا وتداعياتها على النساء والفتيات لا سيما في مجال تزايد معدلات العنف بسبب الحظر الشامل وتزايد معدلات الرعاية غير مدفوعة الأجر من قبل النساء نتيجة سياسة الإغلاق الكامل وتوقف التعليم التفاعلي لصالح التعليم الإلكتروني، وبقاء الأطفال أو كبار السن في المنازل مما زاد من أعباء النساء وضاعف من مجهوداتهم.

إن المظاهر والمؤشرات المذكورة أعلاه تمثل معطيات التجربة الحالية واشكالاتها، لهذا ينبغي أن لا يتم النظر إليها بصورة مجتزأة، بل لابد النظر إليها بوصفها كلا لا يتجزأ، وذات علاقات وظيفية تتبادل التأثير والتأثر.

هل ثمة حلول؟

من الواضح أن التعامل مع مشكلات معقدة مثل النزاعات العشائرية والعنف الاسري والانتحار يتطلب رؤية آنية ومستقبلية كاملة ومتكاملة، وهذا يعني أن احتواء مثل هذه المشكلات لا يقتصر على وجود تشريعات متطورة أو ملاكات بشرية مدربة على الرغم من أهمية هذه العناصر على أكثر من صعيد، وإنما هناك حاجة ملحة لتبني رؤية وطنية استراتيجية للحاضر والمستقبل قادرة على رصد الظواهر، بشريا وجغرافيا، كما ونوعا، والاحاطة بملابساتها وعلاقاتها الوظيفية بالظواهر الأخرى. رؤية استراتيجية تكاملية، تنطوي على إدراك عميق لأدوار الشركاء الآخرين على المستويات المركزية والمحلية عبر تنسيق عالي المستوى تشترك به كل الجهات الرسمية وغير الرسمية، كما ينبغي أن تشمل هذه الاستراتيجية المحافظات جميعها، على وفق رؤية موحدة، معززة بحكم القانون، واجراءات عمل متماثلة تضمن فرص النفاذ للعدالة، للتعامل مع تعاضل هذه المشكلات وما يصاحبها من مظاهر للانحراف.

لقد صدر عام (2020) عن دائرة تمكين المرأة التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء تقرير خاص عن تأثير كوفيد 19 في زيادة حوادث العنف القائمة على النوع الاجتماعي، وعلى الرغم من أن هذا التقرير تحدد بالعنف الموجه ضد المرأة إلا أنه شخص بعض العوامل المؤثرة في العنف الاسري عن طريق استبانة أعدت لهذا الغرض، كما حدد التقرير وجود (1.29) مليون شخصا معرضين لخطر العنف القائم على النوع الاجتماعي، وخلص التقرير إلى مجموعة من النتائج تكونت من (8) فقرات و(4) مخرجات من مصادر وبيانات أخرى أشارت إلى زيادة

وتيرة حالات العنف المنزلي خلال جائحة كورونا، وقد اختتم التقرير بمجموعة من التوصيات المهمة الموجهة للمؤسسات الحكومية والتي يمكن الاستفادة منها في الحد من انتشار العنف الاسري في العراق، ومن اهم هذه التوصيات، تدعيم نظام المراقبة والإبلاغ للمؤسسات الحكومية عن حالات العنف، فضلا عن الإسراع بشكل ضروري لإقرار قانون مناهضة العنف الأسري، وهناك توصيات اخرى كانت موجهة للمانحين وللشركاء العاملين في مجال مناهضة العنف الاسري من اجل ضمان استمرار الخدمات المقدمة للناجين من العنف الاسري.

بشكل عام يبدو ان فهم الوضع الاجتماعي في العراق يتطلب مزيد من الدراسات النوعية الجادة والموضوعية لتسليط الضوء على انماط العنف الاسري الاكثر انتشارا في العراق بما في ذلك العنف المفضي الى الاعاقة او الى الموت؛ لان الحلول قد لا تكون عملية أو واقعية اذا استندت على عدد محدد من الدراسات، وفي جميع الاحوال هناك حاجة ماسة الى خطوات سريعة وفاعلة لأجل مكافحة العنف الاسري في المجتمع العراقي، ولكن ينبغي قبل كل شيء القيام بما يأتي:

- 1 - تجريم بعض صور العنف الاسري وملاحقة مرتكبيه، لاسيما العنف الموجه ضد الشرائح الهشة في الاسرة (المرأة، الاطفال، المسنين).
- 2 - ضرورة اضاء البعد الانساني على متضمنات السياسة الجنائية في العراق واعادة النظر ببعض مواد القانون الجنائي بما ينسجم ومتطلبات الواقع السائد، لاسيما المواد القانونية التي تحدد الموقف من سلوك المرأة والرجل في الاسرة وفي بيئة العمل.
- 3 - ضرورة العمل باي طريقة ممكنة لتصحيح بعض المفاهيم الاجتماعية التي تنتقص من حقوق كل من المرأة والطفل أو الاشخاص من ذوي الاعاقة في الاسرة وخارجها من اجل حمايتهم من مختلف انواع العنف المجتمعي بما في ذلك جرائم العنف الاسري.
- 4 - انشاء جهاز حكومي أمني على غرار الشرطة المجتمعية يقتصر على تلقي شكاوى وبلغات العنف الاسري ومحاولات الانتحار ومظاهر النزاعات العشائرية.
- 5 - اقامة شراكات من اجل التغيير بين المؤسسات الحكومية من جهة وبين القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني من جهة اخرى من أجل تقديم تصورات وحلول عملية ناجعة للامتات والمشكلات المجتمعية لاسيما مشكلات العنف والانتحار والنزاعات العشائرية.
- 6 - ضرورة تفعيل سلطة القانون لمكافحة مختلف مظاهر السلوك المسلح لاسيما السلوك المرتبط بالنزاعات العشائرية والاسرية.
- 7 - ضرورة اضاء لغة الحوار والتسامح على الخطاب الاجتماعي والاعلامي والديني مع ضرورة تجريم الخطاب الذي يحرض على الكراهية والعنف.

